الأطراف الثالثة ودورها في صراع الغاز شرق البحر الأبيض المتوسط

د/ حبيبة رحايبي ـ قسم الشريعة القانون

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ـ قسنطينة

الملتقى الوطني حول:

الصراع والتعاون في حوض البحر الأبيض المتوسط

تنظيم كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

جامعة الجزائر 3

بتاريخ 23 ـ 24 أكتوبر 2019

الملخص:

بدأت اكتشافات الغاز الأخيرة في الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط تلفت انتباه المهتمين بصناعة الطاقة والنخب السياسية الإقليمية، نظرا للتداعيات الاستراتيجية المحتملة على المنطقة ، علاوة على اهتمام الدول الكبرى في العالم بها.

وفي ظل التنافس وما صاحبه من توترات بين عدد من دول المنطقة، تحاول الورقة البحثية أن تقدم قراءة بخصوص دور الأطراف الثالثة في الصراع على غاز شرق المتوسط؟

فهل تَدَخُل الأطراف الخارجية سواء كانت أطرافا دولية أو إقليمية من شأنه أن يزيد من حدة التوترات بما ينعكس سلبا على الصراع واتجاه نحو مزيد من التصعيد ؟ أم أن تدخل الأطراف الثالثة من شأنه أن يوجه الصراع نحو وضع حد لتصعيده والحد وتفاقمه؟

مقدمة:

تحظى المناطق الاستراتيجية في العالم باهتمام وتنافس دولي كبير من أجل السيطرة على مواردها ومصادر الطاقة فيها، ظلت مسألة استغلال الموارد الطبيعية، خاصة الموارد الهيدروكربونية تشكل مسارا للخلاف الدائم والمستمر في التفاعلات الدولية، لاسيما في منطقة شرق البحر المتوسط، حيث تتعدد الأطراف القانونية والسياسية الحاكمة لتلك التفاعلات.

غيرت اكتشافات الغاز من الواقع الجيوسياسي للمنطقة، تكون هذه الأخيرة مقبلة على تغييرات سريعة ومهمة ستكون لها تأثيرات هامة على أنماط العداوات والصدقات والتحالفات الإقليمية الحالية، فبينما غدت كل كل من إسرائيل و قبرص، دولاً مصدرة للغاز، نجد من ناحية أخرى، توتراً متزايداً في العلاقات بين كل من إسرائيل و لبنان و كذلك بين تركيا و قبرص .كما أن التعاون في مجال الطاقة كان الدافع الرئيسي للصداقة وللعلاقات الجديدة الناشئة بين كل من اليونان و قبرص وإسرائيل. انه لمن الواضح، أن تطوير مصادر الطاقة وطرق نقلها و تصديرها ستكون لها أبعاد ومضامين جيوبوليتيكية بعيدة المدى في منطقة و دول شرق المتوسط.

إن هذا الوضع الإقليمي المعقد والذي تتشابك فيه الكثير من الخيوط بين الدول ينذر بالعديد من سياسات صراعية يتعلق بمستقبل الصراع الإقليمي، وعليه تتعدد احتمالات تطور صراعات الغاز في منطقة شرق المتوسط ، الذي لم تفلح معه نصوص اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في عام 1982، والتي تنص على عدد من المفاهيم التي تضمن إقامة نظام قانوني يضمن سيادة الدول على مياهها الإقليمية وتشجع على استخدام البحار والمحيطات في الأغراض السلمية والانتفاع بمواردها على نحو يتسم بالإنصاف والكفاءة وصون مواردها الحية والحفاظ عليها، كما يحدد القانون المبادئ العامة لاستغلال الموارد البحرية "الموارد الحية والترية والموارد الموجودة تحت سطح الأرض".

فوجود هذه الاتفاقية لم يمنع من تصاعد وتيرة الخلاف والتوترات والصراع على غاز شرق المتوسط، لاسيما في ظل وجود دول لم تصدق على الاتفاقية المذكورة (إسرائيل، والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا)، وهو ما من شأنه أن يعقد مسألة التوصل إلى اتفاقات بشأن استغلال غاز المتوسط.

فما موقف الأطراف غير المباشرة الإقليمية والدولية من الصراع؟

ما أثر تدخلها في الصراع؟ هل سيعمل على زيادة تصعيده؟ أم أن تدخلها من شأنه أن يضع حدا للصراع في اتجاه إيجاد صيغ تعاونية بين الأطراف المتصارعة بما ينعكس ـ أيضا ـ ويصب في مصلحة الأطراف الثالثة ؟

هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى بيان موقف الأطراف الخارجية من صراعات شرق المتوسط.

. أثر تدخل بعض الأطراف "الإقليمية والدولية" على هذه الصراعات إما تصعيدا لها، أو محاولة إدارتها وإيجاد صيغة تعاونية بين مختلف الأطراف

بيان أهم الأطراف الخارجية من غير دول المنطقة التي لها مصالح مباشرة أو غير مباشرة يدفع بها لأن تكون طرفا في الصراع

أهمية الدراسة: تتمثل أهمية الدراسة في تناولها لأحد أهم البؤر الصراعية التي تنضاف إلى منطقة الشرق الأوسط، على اعتبار دول منطقة شرق المتوسط من دول الشرق الأوسط،

منهج البحث: اعتمد البحث المنهج الوصفي في تحليله لمضامين هذه الورقة البحثية من خلال التعرض لأطراف الصراع (المباشرة)، و(غير المباشرة)، وقضايا الصراع بين مختلف الأطراف.

خطة البحث: اشتملت الورقة البحثية على مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة .

المبحث الأول: التعريف بالصراع، والمفاهيم المقاربة له، وأبعادُه.

المبحث الثاني: تحليل الصراع على غاز شرق المتوسط.

المبحث الثالث: محاور الصراع على غاز شرق المتوسط

المبحث الرابع: الأطراف الثالثة في الصراع على غاز المتوسط.

المبحث الخامس: مستقبل الصراع الإقليمي شرق المتوسط .

الخاتمة .

المبحث الأول: التعريف بالصراع، والمفاهيم المقاربة له، وأبعادة

المطلب الأول: تعريف الصراع.

أولا . الصراع لغة: الصراع في اللغة العربية من صرع، والصرع: الطرح بالأرض، وخصه بالإنسان، صارعه مصارعة، وصرعا: غالبه في المصارعة، واصطرع القوم: تصارعوا، وتصارع الرجلان: حاول كل منهما أن يصرع الآخر[1].

يعد الصراع صفة حتمية وملازمة للتغيير الاجتماعي، وهو تعبير عن عدم التوافق في المصالح والقيم والمتقدات، والتي تتخذ أشكالا جديدة تتسبب فيها عملية التغير في مواجهة الضغوط الموروثة[2].

كما يعد الصراع تنافسا أو صداما بين طرفين أو أكثر من القوى أو الأشخاص الحقيقيين أو الاعتباريين (كالدول والشركات ..)، يحاول فيه كل طرف تحقيق أهدافه ومنع الطرف الآخر من تحقيق ذلك بمختلف الوسائل[3].

والصراع ظاهرة طبيعية في كل الميادين، يكون مباشرا أو غير مباشر، سلميا أو مسلحا، واضحا أو كامنا[4]

يرى أحمد رسلان أن الصراع الدولي هو ظاهرة عدم التوافق أو التناقض في المصالح، والأهداف القومية بين القوى الفاعلة في النظام الدولي الذي يتميز بحتمية التفاعل بين وحداته المتفاوتة في طاقاتها وإمكاناتها المتناقضة في منطلقاتها القيمية والأيديولوجية[5].

أما صبري مقلد، فيعرف الصراع: «هو تنازع الإرادات الوطنية وهو تنازع الناتج عن الاختلافات في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها، ومواردها وإمكاناتها، إلخ .. مما يؤدي في التحليل الأخير إلى اتخاذ قرارات أو انتاج سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق، ولكن برغم ذلك، يظل الصراع بكل توتراته وضغوطه دون نقطة الحرب»[6].

---

[1] . ابن منظور، **لسان العرب**، ط1 (بيروت: دار صادر،1997)، ج 4 ص 34

[2] . أحمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، دراسة نقدية تحليلية**، ط1، (الجزائر: دار هومة، 2003)، ص67

[3] . حسين قادري، **النزاعات الدولية: دراسة وتحليل**، ط1، (إربد (الأردن): دار الكتاب الثقافي للطباعة والنشر، 2008)، ص23

[4] . عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، ج3ص 633

[5] . مُحَمَّد فؤاد رسلان، نظرية الصراع الدولي، (لقاهرة: دار النهضة، 1986)، ص175

[6] . صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات**، (القاهرة المكتبة الأكاديمية، 1991)، ص 223

الصراع هو موقف يتضمن وجود طرفين على الأقل، والطرف الصراعي هو وحدة سلوك حيث تكون هذه الوحدة قادرة على اتخاذ عدد من المواقف المختلفة، بينما تحتفظ في نفس الوقت بهويتها الخاصة وحدودها الواضحة، والوحدة السلوكية من الممكن أن تكون شخصا ، أسرة، مجموعة من الناس، منظمة، أو دولة.

المطلب الثاني: المفاهيم المقاربة للصراع

أولا . الصراع والنزاع: يعتبر مفهوم النزاع من أبرز المفاهيم المشابهة للصراع، حيث تبدو للوهلة الأولى إشكالية ترجمة مفهوم conflit أوConflict باللغتين الفرنسية والانجليزية ،إلى اللغة العربية، إذ تعد أول تحد أمام الباحث فيما يخص التمييز بين مصطلحي الصراع والنزاع .

العلاقة بين النزاع والصراع تبدو من خلال إبقاء النزاع على مسائل معينة لفترة طويلة دون أن يكون هناك حل لها، فعند هذه الحالة يكون النزاع صراعا، أو عندما يهدد أحد الإطراف باللجوء إلى استخدام العنف في حل النزاع، وهو ما يجعل المصطلحين في تداخل أحيانا، إذ ينقلب الصراع الغامض إلى نزاع، مع وجود عوامل أخرى قد تتداخل في هذا وذاك، ومقابل الصراع يبدو النزاع قابلا للتسوية، لأنه يحفظ مصالح معينة للأطراف، بينما قابلية التسوية في الصراع أصعب من النزاع وغالبا ما يستخدم المفهومان وكأنهما مفهوم واحد[1].

ويعرف بالنزاع الدولي : حسب القرار الصادر عن محكمة العدل الدولية الدائمة الصادر بتاريخ 30 آب 1924 بشأن قضية "مافروماتيس": «خلاف بين دولتين على مسألة قانونية أو حادث معين، أو بسبب تعارض وجهات نظرهما القانونية، أو مصالحهما»[2] ، ويميز الفقه بين فئتين أساسيتين من النزاعات الدولية:

1 . يقصد بالمنازعات الدولية ذات الطابع القانوني(أو الخاضعة للقضاء):«المنازعات التي يكون فيها الطرفان على خلاف حول تطبيق الأوضاع القائمة أو تفسير أحكامها». وهذه المنازعات هي التي يمكن حلها بالاستناد إلى القواعد القانونية المعروفة[3].

2 . المنازعات ذات الطابع السياسي (غير الخاضعة للقضاء)، فهي ناشئة عن طلب أحد الطرفين تعديل الأوضاع القائمة، فهذه المنازعات هي ادعاءات صادرة عن طرفي النزاع والتي لا يمكن وصفها بالقانونية، لأن هذه المنازعات تتلفت نحو تطور لاحق[4].

ثانيا . الأزمة والصراع: يقترب مفهوم الصراع من مفهوم الأزمة، باعتبار أن بعض الأزمات تعبر عن صراع إرادتين، وتضاد مصالحهما وتعارضها، إلا أن الصراع قد لا يكون بالغ الحدة وشديد التدمير كما هو الحال في

---

[1] . حسين قادري، **النزاعات الدولية: دراسة وتحليل**، ط1، (إربد (الأردن): دار الكتاب الثقافي للطباعة والنشر، 2008)، ص34 . 35

[2] . شار روسو، **القانون الدولي العام**،نقله إلى العربية: شكر الله خليفة، وعبد المحسن سعد، (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، 1987)، ص283

[3] . المرجع نفسه، ص283

[4] . المرجع نفسه، ص283

الأزمات، كما أن الصراع معروف الأبعاد والاتجاهات والأطراف والأهداف، في حين تكون هذه المعلومات شبه مجهولة بالنسبة للأزمات[1].

تتضمن الأزمات، على نحو نموذجي، احتمالا كبيرا بنشوب الحرب، وكثيرا ما تقود إلى الحرب بالفعل، وفي الصياغة الكلاسيكية لتشارلز هيرمان Charles Herman تتألف الأزمات من ثلاث مكونات هي:

. المفاجأة؛

. والتهديد الخطير للقيم؛

. والوقت القصير المتاح لاتخاذ القرار[2].

غالبا ما تسبق الأزمات الحروب كما حدث في الحرب العالمية الأولى مثلا، إلا أن الأزمات لا تسبق كل الحروبولا تنتهي كل الأزمات بنشوب الحرب كما في حالة أزمة الصواريخ الكوبية 1962، وتنتج الأزمات والحروب من أسباب عميقة متشابهة ولكن لا تسبب إحداهما الأخرى[3]

ثالثا . التوتر والصراع : التوتر هو حالة من القلق وعدم الثقة المتبادلة بين دولتين أو أكثر، قد يكون التوتر سابقا وسببا في النزاعات والأزمات الدولية أو نتيجة لهذه النزاعات، حيث من الممكن أن تتصاعد حدة هذا التوتر لتصل إلى حد تتحول معه الأزمة إلى نزاع قد يكون مسلحا (حرب) إذا لم يتم احتواءه بالطرق السلمية، وعموما أسباب التوتر هي في الغالب مرتبطة بأسباب النزاع[4] (الصراع)

يختلف الصراع عن التوتر إذ أن الأخير يتضمن العداوة، الخوف، الشك، أو تصور اختلاف المصالح، وربما الرغبة في السيطرة، أو الأخذ بالثأر لكنه لا يمتد . بالضرورة . إلى أبعد من الاتجاهات أو الإدراكات ليصبح مواجهة مفتوحة بين الإرادات.

---

[1] . ينظر: محسن الخضيري، **إدارة الأزمات، منهج اقتصادي إداري لحل الأزمات على مستوى الاقتصاد القومي والوحدة الاقتصادية**، ط2، (القاهرة: مكتبة مذبولي)، ص62// حسين خليل، العلاقات الدولية، ص391 . 392

[2] . ينظر: Charles Hermann, International Crisis as a Variable, in James N. Rosenau (ed), International Politcs and Foreign Policy : A Reader in Research and Theory, Revised edition (New York, NY : Free Press,1969), p 409 421 /// ((ديفيد جارنم، **دراسات في النزاعات الدولية، ط1**، (دولة الإمارات العربية المتحدة (أبو طبي): مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2001)، ص5

[3] . ((ديفيد جارنم، دراسات في النزاعات الدولية، ط1، (دولة الإمارات العربية المتحدة (أبو طبي): مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2001)، ص5

[4] . حسين قادري، **النزاعات الدولية: دراسة وتحليل**، ط1، (إربد (الأردن): دار الكتاب الثقافي للطباعة والنشر، 2008)، ص37

والتوتر يسبق ـ غالبا ـ مرحلة انفجار الصراع، كما يمكن أن تلازمه، لكن ليس هو الصراع، وأسباب التوتر ـ مع ذلك ـ يمكن أن تكون ذات علاقة بأسباب الصراع، وأكثر من ذلك أصبحت التوترات قوية إلى درجة كبيرة، فإنها يمكن أن تشارك في ظهور الصراع وذلك من خلال التأثير الذي تمارسه على عملية صنع القرار[1].

رابعا ـ الصراع والمنافسة (التنافس). يختلف الصراع عن التنافس (المنافسة)، إذ أن الصراع موجه نحو طرف آخر وهو يتضمن سلوكا ومحاولات لإعاقة أهداف الطرف الآخر، بينما المنافسة تسعى لتحقيق هدف دون التدخل في شؤون طرف آخر، أو محاولة إعاقة أهدافه أو نشاطه (Robbins,1984)، ويمكن التمييز بين مفهوم الصراع والتنافس من خلال معيارين أساسيين، هما: درجة التوتر السائد، فالصراع يمثل أعلى درجات التوتر حدة وخطورة، ويعبر عن حالة يصير فيها طرفا العلاقة متناحرين بالقدر الذي يرفض فيه كل طرف الاعتراف بحق الوجود للطرف الآخر، مع ملاحظة أن الصراع ينتهي إلى نتيجة إما رابح أو خاسر أو تساو أو مفاوضة بين الطرفين.

أما التنافس، فيمثل درجة أدنى من حالات التوتر، حيث يتقبل التنافس وجود الطرفين المتنافسين، وإن كان يعني ولو ضمنا حرص كل طرف على إلحاقه الهزيمة بالطرف الآخر، إلا أن وجود نوع من التوازن بين القوى المختلفة يدفعها إلى الإحساس بأهمية التعايش وربما بالاتفاق بشكل أو بآخر حول الأهداف، وغالبا ما تكون هذه الأهداف؛ هي أهداف الحد الأدنى، وبهذا المفهوم يكون التنافس بديلا للصراع في الحالات التي يصير فيها كل طرف من أطراف العلاقة مهددا بالخسارة، وعدم امتلاك القدرة على الوجود وحده، وقد يتحول التنافس إلى صراع عندما يجد أحد الأطراف أن قوته قد أصبحت تمكنه من إلحاق الهزيمة بالطرف الآخر، وأنه سيكون الرابح الوحيد .

المطلب الثالث: أبعاد الصراع:

من خلال مختلف التعريفات التي قدمت للصراع، يمكن الانتهاء إلى استخلاص نقاط ثلاث تعتبر مرتكزا لدراسة الظاهرة الصراعية، تشكل أبعادا لها، والتي نوضحها في النقاط الآتية.

أولا ـ الموقف الصراعي ذاته : ويشير إلى أن مفهوم الصراع يعبر عن موقف له سماته وشروطه المحددة له، إذ يفترض ـ بداية ـ وجود تناقض في المصالح أو القيم بين طرفين أو أكثر.

ثم يحدث ـ ثانيا ـ أن يشترك طرفي (أطراف) الموقف الصراعي في إدراك ووعي هذا التناقض في المصالح أو القيم .

[1] . المرجع نفسه ، ص 57 ـ 58

. **ثالثا** . يتطلب الموقف الصراعي بين الطرفين (أطراف) توافر أو تحقق الرغبة من جانب طرف أو الأطراف في تبني موقف لا يتفق بالضرورة مع رغبات الطرف الآخر، أو الأطراف الأخرى، بل إن هذا الموقف قد يتصادم مع باقي هذه المواقف.

ثانيا . أطراف الموقف الصراعي: يمكن التمييز في الموقف الصراعي من حيث أطرافه بين مستويات ثلاثة .

1/ يشير إلى الصراعات الفردية ، أي التي يكون أطراف الصراع فيها أفرادا، ومن ثم، فإن دائرة مثل هذا الصراع وموضوعه يتجهان إلى أن يكونا محدودين بطبيعتهما.

2 / مستوى الصراع بين الجماعات، وتتعدد أنواع هذا الصراع بتنوع أطرافه، كما أن دائرته ومجالاته تكون عادة أكثر اتساعا من وتنوعا من الصراع في مستواه الأول (الأفراد).

3 / هو المستوى الدولي، وهو الذي يختص بالصراع بين الدول، والذي عادة ما يعرف بالصراع الدولي، وتكون دوائر الصراع أكثر تعقيد واتساعا من دوائر الصراع في المستوى الأول والثاني,

المبحث الثاني: تحليل الصراع على غاز شرق المتوسط..

يحاول هذا المبحث أن يعرف بمنطقة الشرق الأوسط (كبؤرة جديدة للصراع)، ناتجة عن أهميتها الجيوسياسية نتيجة للاكتشافات الأخيرة المتعلقة بالغاز، الذي ولد صراعا بين عدد من الأطراف (المباشرة)، و(غير المباشرة)، متعرضا لمحاور الصراع (أطرافه)، ومحفزات الصراع (أسبابه).

المطلب الأول: التعريف بمنطقة شرق المتوسط وأهميتها الجيوسياسية.

من الناحية الجغرافية، فإن منطقة شرق المتوسط هي تلك المنطقة التي تمتد من هضبة الأناضول شمالا ومصر جنوبا ومنطقة الشام شرقا بما تحويه من دول تقع على النصف الشرقي للبحر المتوسط[1]، وتقع حقول غاز شرق المتوسط ضمن الإطار الجغرافي لمنطقة شرق المتوسط، والتي تقع قبالة سواحل قبرص وإسرائيل، ولبنان، وغزو ومصر، وينظر إلى تلك المنطقة من منظور جغرافي وليس من منظور إقليمي[2].

وتتسم منطقة حوض شرق البحر المتوسط بقدر كبير الأهمية، لكونها تتضمن احتياطات استراتيجية ضخمة[3]، حيث أعلنت دائرة المسح الجيولوجي الأمريكية في نيسان/ أبريل عام 2010 أن الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط يحتوي على احتياطي متوسط قابل للاستخراج تقنيا هو 122 تريليون قدم مكعب من الغاز،

---

[1] . أحمد داود أغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في السياسة الدولية**، ط2، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ومركز الجزيرة للدراسات، 2011)، ص195

[2] . محمد سليمان الزواوي، **غاز شرق المتوسط: ورقة أولية، تقارير سياسية**، (القاهرة: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية،19 أبريل 2016)، ص7

[3] . أحمد زكريا الباسوسي، **تسييس الطاقة: التحولات الراهنة للصراع على غاز المتوسط**، (مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية)، على الرابط:http://rawabetcenter.com/archives/11432

وقد يصل في أقصى تقدير . إلى 277 تريليون قدم مكعب من الغاز القابل للاستخراج تقنيا، وبحسب استنتاجات لجنة شيشينسكي التي أسسها وزير المالية في إسرائيل في نيسان/ أبريل 2010 لدراسة السياسة المالية فيما يتعلق بموارد النفط والغاز في إسرائيل، فإن ثلثي هذا الاحتياطي موجود في المياه الإقليمية للساحل الإسرائيلي، أي ما يعادل . في المتوسط . 81 تريليون قدم مكعب من الغاز القابل للاستخراج تقنيا[1] .

يعتبر الغاز الطبيعي احد أسرع مصادر الطاقة نمواً في العالم، و يشكل حالياً 22% من إجمالي الطاقة المستهلكة عالمياً. حيث انه يعتبر أكثر رخصاً و أكثر صديقاً للبيئة من كل خيارات الطاقة التجارية والعملية الأخرى، و لهذا يزداد الطلب عليه تدريجياً حتى في زمن تدهور أسعار النفط. و هذا الطلب المتزايد يمكن تغطيته بشكل كبير من قبل احتياطات الغاز المكتشفة حديثاً في دول شرق المتوسط[2]. وتتمثل أهم الحقول المكتشفة بالمنطقة في:

اسم الحقل . موقعه	المخزون الاحتياطي: تريليون قدم مكعب	السنة
غزة مارين . 36 كم من شواطئ غزة	1 تريليون	2000
تمارا . 90 كم من شواطئ شمال إسرائيل	10 تريليون	2009
أفروديت . 180 كم من الشاطئ الغربي لقبرص	9 ترليون	2009
داليت . 60 كم مدينة الخضيرة	0,35 . 0,5 تريليون	/
تانين (خزان التمساح) . . إسرائيل	1,2 تريليون	2012
ليفياثان . 135 كم شواطئ شمال اسرائيل (حيفا)	17 تيرليون	2012
ظهر قبالة السواحل المصرية	35 تؤيليون	2015

[1] . وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **الآثار الجيوسياسية لاكتشافات الغاز الإسرائيلية في شرق المتوسط**، (الدوحة (قطر): المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سبتمبر 2012)، ص5

[2] **. تأثير اكتشافات الغاز الجديدة على التحالفات**

المطلب الثاني: طبيعة الصراع على غاز شرق المتوسط .

شهدت هياكل القوة في منطقة شرق المتوسط تغيرات كبيرة على مدى العقود الماضية ، فثقد اختلفت موازين القوى التقليدية، والتي كانت مصر تأتي في صدارة هذه القوى في المنطقة، لتتحول لمصلحة قوى إقليمية أخرى عربية وغير عربية؛ مما أوجد تداعيات ذات تأثير واضح على تفاعلات النظام الإقليمي من جهة، وبين القاهرة وأنقرة من جهة أخرى[1].

ويمكن اعتبار الصراع على غاز شرق المتوسط، صراعا إقليميا (جيوسياسيا)، لتدخل عدد من الأطراف الإقليمية في الصراع، نتيجة عدم الاتفاق حول عدد من القضايا المرتبطة باستغلال والاستثمار في حقول الغاز المكتشفة بالمنطقة، وهي قضايا ومسائل تشكل أسبابا ومحفزات للصراع في المنطقة.

ومن ناحية أخرى، أدى ارتباط مصالح عدد من القوى الدولية باكتشافات غاز المتوسط، إما نتيجة تضررها من هذه الاكتشافات كما هو الحال بالنسبة لروسيا وما يشكله اكتشاف الغاز في شرق المتوسط ، أو كون هذه الأطراف الخارجية (غير المباشرة) مستفيدة بطريق مباشر من هذه الاكتشافات ، كما هو الحال بالنسبة للاتحاد الأوروبي، أو أن هذه الأطراف لها مصلحة مباشرة من جهة لارتباط شركاتها بعمليات التنقيب الجارية في المنطقة،

[1] . كرم سعيد، مساومات إقليمية: **غاز المتوسط يفاقم التوتر بين مصر وتركيا**، على الرابط:
https://futureuae.com/qqq.tar.gz/Mainpage/Item/435/%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7-%D9%8A%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%AA%D8%B1-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7
(2019/02/13 الساعة 7 و25 دقيقة)

أو كونها تدافع على مصالح دول حليفة لها، والأمر هنا يصدق على الولايات المتحدة الأمريكية على وجه التحديد.

المطلب الثالث: محفزات الصراع على غاز شرق المتوسط.

عززت الاحتياطات الضخمة لغاز شرق المتوسط والاحتياج الأوروبي لها استمرار بعض الصراعات الإقليمية القائمة في المنطقة وخلق ضراعات بين أطراف أخرى جديدة، وفي نفس الوقت شكلت دافعا لإنهاء أو تهدئة بعض الصراعات الإقليمية الأخرى في المنطقة عبر الدفع إلى مزيد من التعاون والشركات، جعلت تلك الحالة من منطقة شرق المتوسط يمكن أن نطلق عليه ساحة شراكات ونزاعات تتساوى فيها حوافز وعوائق التعاون في آن واحد، حيث يبدو بوضوح أن ثمة خريطة جديدة تتشكل ملامحها في شرق المتوسط ما بين تحالفات وصراعات بعضها قديم والبعض الآخر جديد[1].

وعليه؛ يمكن أن نميز بين نوعين من المحفزات: محفزات غير مباشرة وهي متصلة بمنطقة الشرق الأوسط التي تجعل منها بؤرة صراع، ومحفزات مباشرة تتصل باكتشافات غاو شرق المتوسط .

أولا . المحفزات غير المباشرة.

هناك العديد من محفزات الصراع في منطقة شرق المتوسط، تتعلق بصورة مباشرة بالقضايا الأمنية ، وهي القضية الفلسطينية، والقضية القبرصية، والنزاع حول اكتشافات الغاز شرق المتوسط، وفي ظل تغيرات مهمة يمكن أن تؤدي إلى تحفيز الصراعات الكامنة والقضايا الأمنية في المنطقة.

كما أن هناك متغيرات أخرى ثانوية من شأنها أن تغير البيئة الأمنية لمنطقة شرق المتوسط، ومن ثم يمكن أن تحفز الصراعات الكامنة بين كل من تركيا وإسرائيل واليونان وقبرص، من ضمنها: انهيار الاتحاد الأوروبي ذاته، والذي يعد بمثابة مظلة أمنية جامعة تدخل تحتها كل من قبرص واليونان، بالإضافة إلى مناطق التماس الأخرى مع الدولة التركية مثل البلقان، والتي تعج بمشكلات عرقية ودينية وثقافية تعود إلى الحروب الصليبية بين الجانبين التركي . الأوروبي[2].

كما أن تنفيذ بعض التهديدات بطرد تركيا من الناتو، بحسب دعوات بعض الأطراف داخل الولايات المتحدة وأوروبا وأوروبا، قد يؤدي إلى تغير في التحالفات والتوجهات للدولة التركية واختيارها للمزيد من الانحياز شرقا حتى ولو كان ذلك بعد انفصام تام مع المعسكر الغربي لعدة اعتبارات تتعلق بمكانة تركيا وخلفياتها الثقافية

[1] . خالد فؤاد، **غاز المتوسط السعي في طريق غير ممهد** ، (القاهرة: المعهد المصري للدراسات: دراسات سياسية 2 يناير 2019)، ص29

[2] . بحر النار: محفزات الصراع في الشرق الأوسط، ص169

والحضارية ، ولكن ربما تتأزم العلاقات بين الجانبين لتصل إلى مرحلة شبيهة بالعلاقات الروسية الغربية حاليا، لاسيما مع وجود إرادة تركية لخط مسار مستقل لهذه السياسات الدولية.[1].

ثانيا . المحفزات المباشرة المتصلة باكتشافات غاز المتوسط.

يعتبر اكتشاف الغاز بحوض شرق المتوسط أحد أهم المحفزات (الناشئة . الجديدة)، نتيجة للاختلاف الكبير بين الدول المشاطئة حول عدد من الموضوعات نتجت عن اكتشافات الغاز بالمنطقة، ومن أهم هذه المحفزات على الصراع ما يلي:

1 . **إمكانية اكتشاف المزيد من احتياطات الغاز في منطقة شرق المتوسط:** والتي تتمثل في تلك المتعلقة بترسيم المناطق الاقتصادية الخالية ''EZZ'' بين أكثر من طرف، حيث ضاعفت احتياطات الغاز الضخمة في المنطقة من التعقيدات المتعلقة باتفاقيات المناطق الخاصة، لاسيما وأن التحركات الأحادية للاكتشاف والتنقيب من دول المنطقة لم تتوقف (خالد فؤاد 31)

2 . **النزاعات على تحديد المناطق الخاصة في منطقة شرق المتوسط،** ذلك النزاع القائم بين تركيا وقبرص وهو امتداد للنزاع التاريخي بين الجانبين، وبالرغم أن الاستثمارات الناشئة من الغاز الطبيعي في شرق المتوسط يمكن أن تدفع إلى إعادة صياغة جديدة للعلاقات الاستراتيجية بين تركيا وقبرص، إلا أنه لا يبدو أن ثمة تسوية سياسية بين الجانبين في المستقبل القريب، حيث عمدت قبرص في أوائل 2012 إلى الإعلان عن مواد عالمي لعمليات الاستكشاف لعدد كبير من الشركات العالمية في المياه المتنازع عليها مع الجانب التركي، بهدف دعم عمليات الاستكشاف سياسيا، مما دفع تركيا للتدخل أكثر من مرة لمنع الاستكشاف من البحث عن الغاز الطبيعي في المنطقة المتنازع عليها بين الجانبين، كان آخر تلك الاعتراضات في فبراير 2018 عندما اعترضت تركيا أحد سفن الاستكشاف التابعة لشركة "ايني" الإيطالية المتجهة للتنقيب في المياه المتنازع عليها ، وبعد عدة شهور من الواقعة أطلقت تركيا في اكتوبر 2018 سفينة الحفر "فاتح" للبدء في عمليات الحفر في المياه القريبة من المناطق المتنازع عليها[2].

. مشكلات ترسيم الحدود : تبرز مشكلة ترسيم الحدود البحرية في شرق المتوسط كأحد عوامل النزاعات في المنطقة نظرا لاكتشافات الغاز الهائلة، والتي يقع بعضها في مناطق متنازع عليها، بين كل من قبرص وإسرائيل من جهة، وبين قبرص ومصر من جهة أخرى، وبين إسرائيل ولبنان من جهة ثالثة، فعدم ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل يطرح مشكلة مستقبلية وربما يمثل ذريعة لهجوم إسرائيلي آخر على لبنان، فبإمكان إسرائيل البدء بالتنقيب في المياه الحدودية التي هي ليست مرسومة بين البلدين، وإسرائيل غير موقعة على معاهدة قانون البحر،

[1] 1 . بحر النار: محفزات الصراع في الشرق الأوسط، (مرجع سابق)، ص170

[2] . خالد فؤاد، **المتوسط السعي في طريق غير ممهد** ، (مرجع سابق)، 31

وقد أوكلت أمريكا لأحد دبلوماسييها وهو "فريدريك هوف" المهمة المعقدة للتوصل إلى اتفاقية بين لبنان وإسرائيل بهذا الشأن[1].

لقد تصاعد التوتر الإسرائيلي اللبناني منذ اكتشافات الغاز الأخيرة وتواصل عمليات الاستكشاف قبالة السواحل الإسرائيلية في منطقة يعتبرها لبنان جزءا من مياهه الإقليمية، ويحكم الحدود بين لبنان وإسرائيل اتفاق وقف اطلاق النار بموجب قرار مجلس المن الدولي 1701 الذي صدر في أعقاب العدوان الإسرائيلي على لبنان في عام 2006، ولكن حتى الآن لا يوجد اتفاق نهائي على ترسيم الحدود البرية أو البحرية، وكان لبنان قد توجه إلى الأمم المتحدة بشكوى من أجل ترسيم الحدود البحرية مع إسرائيل ، وبدأ الغرب يبحث في إمكان تشكيل لجنة تحكيم بين الطرفين، ولكن بعدما أصبح الغاز حقيقة واقعة لوحظ تغيير في مواقف الغرب.[2].

بالنسبة لتركيا، فنظرا لحاجتها للطاقة وزيادة الطلب عليها، لاسيما الغاز، سيدفعها إلى التدخل بقوة في الصراعات الإقليمية في شرق المتوسط، حول ترسيم الحدود البحرية وأحقية القبارصة الأتراك في حصة الغاز القبرصية.

. المناورات العسكرية البحرية: ما يشير إلى ذلك أيضا هو التنامي في العلاقات العسكرية التركية المصرية في الآونة الاخيرة، وعقد مناورات بحرية بين الجانبين وزيادة التبادل التجاري والعسكري في مجال التسلح بين البلدين[3].

كل تلك الصراعات والخلافات على الحدود البحرية أدت إلى زيادة التصعيد العسكري بين بلدان منطقة شرق المتوسط.

المبحث الثالث: محاور الصراع على غاز شرق المتوسط

يتميز الصراع على الغاز في شرق حوض البحر الأبيض المتوسط بتداخل أبعاده المختلفة السياسية والاقتصادية والقانونية والأمنية مع بعضها البعض، وهو ما يجعله صراعًا معقدًا وقابلًا للاشتعال لاسيما مع كثرة اللاعبين المعنيين به محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا، ووجود خلل هائل في توازن القوى بين أطراف الصراع بالإضافة إلى مصالح اقتصادية ضخمة للمنخرطين فيه[4]

المطلب الأول: المحور الإسرائيلي . المصري: تصاعد الجدل الداخلي بشأن سرقة إسرائيل وقبرص للغاز المصري، نتيجة الترسيم الخاطئ للحدود البحرية بين مصر وقبرص، والذي نتج عنه وجود حقل غاز "أفروديت" الذي اكتشف بعد توقيع الاتفاقية بخمس سنوات داخل المنطقة الاقتصادية لقبرص، وترك إسرائيل حرة في

---

[1] . محمد سليمان الزواوي، **غاز شرق المتوسط: ورقة أولية، تقارير سياسية**، (مرجع سابق)، ص7

[2] . بحر النار: **محفزات الصراع في الشرق الأوسط**، (مرجع سابق)، ص173

[3] . المرجع نفسه ص178

[4] . علي حسين باكير، **النزاع على الغاز في شرق المتوسط ومخاطر الاشتباك**، على الرابط:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/04/180419092055183.html

استغلال الغاز المكتشف في حقل "ليفياثان" على الرغم من وجوده تاريخيا في السفح الجنوبي لجبل "إراتوستين Eratosthenes Seamount البحري، فإن السلطات المصرية على مختلف توجهاتها آثرت عدم الصدام مع دول الجوار، وإنما الاتجاه نحو البحث عن صيغ للضغط على الأطراف في حوض البحر المتوسط للحصول على حقوقها عبر توقيع اتفاقيات للتعاون والتنسيق مع قبرص[1].

المطلب الثاني: المحور الإسرائيلي ـ اللبناني:

ويعدالمحور الاكثر ضراوة لكون الخلاف وصل إلى أروقة الأمم المتحدة، حيث تكمن الإشكالية في عدم وجود اتفاقية لترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل، فقد فشلت كافة المساعي التفاوضية بين الطرفين لترسيم الحدود نتيجة عدم وجود اتفاق حول معايير التقسيم، وحتى بعد توقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين إسرائيل وقبرص في اكتوبر 2010 أبدت لبنان رفضها الاتفاقية، مدعية أنها قد تعدت على ما يقرب من 850 كم مربع من المنطقة الاقتصادية الخالصة بها.

المطلب الثالث: محور إسرائيل ـ فلسطين .

يعتبر المحور الأقدم للصراع، حيث بدأت إرهاصاته عام 2000 عندما قامت شركة British Gas حقل "غزة مارين"، حيث قامت السلطة آنذاك بتوقيع اتفاقية للتنقيب في الحقل لمدة أربعة أعوام مع عدد من الشركات بنسب متفاوتة، لكن سرعان ما عرقلت إسرائيل الاتفاق نتيجة تصميمها على التحكم في مسارات تدفق الغاز، وأصرت على ضرورة أن تصل إمدادات الحقل إلى عسقلان أولا لتلبية احتياجاتها بعد ذلك إلى غزة، بالإضافة إلى اشتراطها شراء الغاز بأسعار قليلة وهو ما تم رفضه من قبل الشركات، وبناء على ذلك لم تستطع كل من السلطة الفلسطينية وشركة "بريتش غاو " القيام بعمليات استخراج الغاز نتيجة الموقف الإسرائيلي المتعنت تجاه عمليات الاستخراج حتى الآن[2].

المطلب الرابع: محور : تركيا ، اسرائيل ـ قبرص:

امتد الصراع على الغاز الطبيعي بليصل إلى تركيا من جانب، وقبرص وإسرائيل من جانب آخر، فعلى خلفية توقيع الاتفاقية الإسرائيلية القبرصية، رفضت تركيا الاتفاقية لكون الحكومة القبرصية لا يحق لها التوقيع على أية اتفاقية دولية أو البدء في عملية تنقيب نتيجة للأزمة القبرصية القائمة، على اعتبار أن الموارد المستخرجة يحق للطرفين استغلالها ومع الإصرار على بدء عمليات التنقيب، بدا الصراع يأخذ مسارا أكثر تشددا وهددت تركيا بتصعيد النزاع في المنطقة حول مصادر الطاقة[3] .

---

[1] . صابرين طلعت القيسي، أثر **مخزون غاز شرق المتوسط على القضية الفلسطينية**، على الرابط:
www.palthink.org/wp-content/uploads/2017/05/Sabreen.pdf

[2] . **المرجع نفسه.**

[3] . المرجع نفسه.

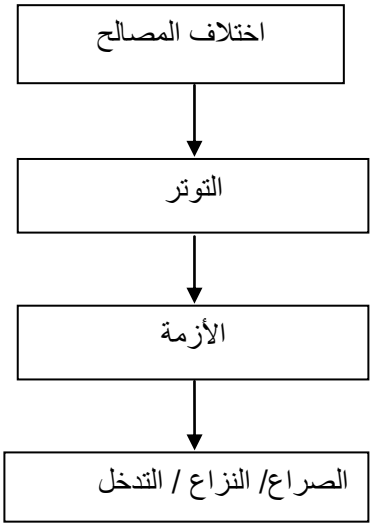

المبحث الرابع: الأطراف الثالثة في الصراع على غاز المتوسط

المطلب الأول: مدلول الأطراف الثالثة في الصراع. عادة ما يقصد بأطراف الصراع : «بالمشاركين في الصراع، ويمكن أن تكون الأطراف فردا أو جماعات، أو منظمات، أو مجتمعات، أو أمم».

ويمكن تقسيم الأطراف المشتركة في الصراع على المستويات المختلفة إلى ثلاثة مجموعات:

. المجموعة الرئيسية: أولئك الذين لهم مصلحة مباشرة في الصراع.

المجموعة الثانوية: أولئك الذين لهم مصالح غير مباشرة في الصراع.

المجموعة الثالثة: أولئك الذين لهم مصالح بعيدة في الصراع[1].

ويقصد بالتدخل: «هو ما يقوم به أطراف تتوسط في الصراع، بغرض الوصول إلى حل أو نتيجة مقنعة، وقد يشمل التدخل في الصراع اشتراك طرف خارجي غير مشترك في الصراع، يكون غرضه المساعدة في وصول الأطراف المشتركة في الصراع إلى الحل، والطرف المتدخل يمتاز عن الأطراف الأخرى المشتركة في الصراع بأنه يتدخل بغرض وحيد هو الوصول لحل للصراع ولا يشترك في أي تصرفات تقوم بها الأطراف المشتركة في الصراع، وعادة ما يكون التدخل حياديا وليس له مصالح شخصية تؤثر فيما يتخذه من قرارات لتنحاز لأحد الأطراف»[2].

وعلى ذلك يكون المقصود بالأطراف الثالثة في هذه الورقة البحثية، تلك الأطراف غير المباشرة في الصراع على الغاز المتوسط، إذ الأطراف المباشرة تشكل مجموعة الدول المشاطئة لحقول الغاز المكتشفة شرق المتوسط، والتي تتنازع دوله بشأن عدد من القضايا الناتجة عن هذه الاكتشافات من مثل الاختلاف حول ترسيم الحدود فيما بينها، وتكون الأطراف غير المباشرة من غير تلك الدول التي لها مصلحة قائمة لسبب أو لآخر.

---

[1] . زياد الصمادي، **حل النزاعات "نسخة منقحة للمنظور الأردني"**، (برنامج دراسات السلام الدولي، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، 2009 . 2010)، ص25

[2] . المرجع نفسه، ص27

المطلب الثاني: موقف الأطراف الدولية في الصراع على غاز شرق المتوسط

أولا . موقف روسيا: من الطبيعي إن تكون روسيا حاضرة في مشهد غاز شرق المتوسط، وذلك نظرا للتأثيرات السلبية المحتملة عليها كونها من المصدرين الرئيسيين للغاز إلى الأسواق الأوروبية، واكتشاف غاز المتوسط، سيفتح طريقا جديدا أمام أوروبا بالتوجه إلى غاز شرق المتوسط لاسيما بالاستيراد من إسرائيل وقبرص.

من جهة أخرى نجد أن (قوة العلاقات الروسية مع كل من إسرائيل وقبرص، والتي تعد موسكو الداعم الأكبر لإسرائيل من النفط الخام، كما تُقدر أصول الشركات والأفراد الروسيين في قبرص بنحو 31 مليار دولار عام 2013.

ويُضاف إلى ذلك القرض الروسي لقبرص، والذي أُعيدت هيكلته أخيرًا والمقدر بنحو 3,3 مليار دولار، وتوقيع شركة غاز بروم الروسية في فبراير 2013 على اتفاق لمدة 20عامًا لشراء الغاز الطبيعي المسال من حقلي "تمار ودالية" الإسرائيليين، وإبرام شركة "سيوز نفط غاز" الروسية اتفاق تنمية مشترك مع نظام بشار الأسد لاكتشاف مصادر وتأسيس مشروعات تنمية نفطية في المناطق الاقتصادية السورية الخالصة لمدة 25 عامًا بقيمة تبلغ نحو 90 مليون دولار.

وقد أسست روسيا لوجود بحري دائم لها في شرق المتوسط، إذ يوجد لها 16 سفينة و3 مروحيات بحرية وحاملة طائرات، مما يعني استعدادها لمواجهة أخطار محتملة على مصالحها في هذه المنطقة.[1].

من ناحية أخرى، يرى البعض، أن الدخول العسكري الروسي على خط الأزمة السورية، ليس سوى تكريس للصراع الدائر على مصادر الطاقة العالمية،، إذ يرون أن روسيا ترغب في التحكم في السيطرة على إمدادات الطاقة إلى أوروبا، كما ترغب في السيطرة على حصة من الغاز المكتشف شرق المتوسط، بعد أن أحكمت سيطرتها على خطي غاز "السيل الشمالي" و"السيل الجنوبي" اللذان يمدان أوروبا بنحو 40 بالمائة من احتياجاتها للغاز الطبيعي[2]

ثانيا . موقف الاتحاد الأوروبي

مثل ظهور احتياطات ضخمة للغاز الطبيعي في شرق المتوسط القريب جغرافيا من أوروبا فرصة سانحة لأوروبا تستحق الاستثمار ومسار جديد يمكن الاعتماد عليه بشكل كبير في المستقبل لضمان "تعدد مصادر الغاز" القادم إلى أوروبا وربما دفع أوروبا إلى تقديم الدعم لمشاريع الطاقة التي تهدف إلى جلب الغاز من شرق المتوسط إلى أوروبا أو دعم إنشاء ممر أوروبي جديد للطاقة[3] .

---

[1] . شريف شعبان مبروك، **التحالفات الدولية والإقليمية في شرق المتوسط**، على الرابط:
http://rawabetcenter.com/archives/16912

[2] . **غاز شرق المتوسط: صراع إقليمي عالمي**، على الرابط:
https://arabic.arabianbusiness.com/business/2016/sep/20/422205

[3] . خالد فؤاد، **المتوسط السعي في طريق غير ممهد** ، (مرجع سابق)، 28

تتميز احتياطات الغاز الشرق المتوسطي بثلاث ميزات و فوائد لحكومات الاتحاد الأوروبي و شركاته و لهذا ينظر إليه كأولوية إستراتيجية بالنسبة إليهم. الأول، بالنظر إلى صغر حجم و سكان كل من دولة إسرائيل و قبرص، فإن احتياجاتهما قليلة و معظم غازهما يمكن تصديره إلى الخارج. ثانياً، الغاز الشرق المتوسطي يمكنه إن يسد و يغطي جزئياً احتياجات الطاقة الأوروبية و بالتالي تقليل اعتماد هذه الدول المتزايد على روسيا القلقة ذات الموقف المتذبذب. و أخيراً، و بما ان كل من إسرائيل و قبرص تفتقران إلى الرأسمال الحكومي اللازم و كذلك إلى تقنيات الحفر بعيداً عن الشواطئ لتطوير احتياطاتها الغازية لوحدها، و لهذا، فإن شركات الطاقة الأجنبية تجدها فرصاً استثمارية جيدة و بإمكانها ان تجني منها عوائد مالية مناسبة[1].

و بما إن الشرق الأوسط يكاد إن ينفجر حالياً، فإن أمن توريد الطاقة قد أصبح احد أهم الأهداف السياسية للاتحاد الأوروبي. في الحقيقة، هناك إجماع بين الحكومات الأوروبية بأنه هناك حاجة إلى مبادرات جديدة لتدارك تحديات الطاقة التي تواجهها. وان الاتحاد الأوروبي منهمك و مهتم مباشرة في شؤون الطاقة في شرق المتوسط لان كلاً من اليونان و قبرص أعضاء فيه، بينما تركيا لا تزال عضو مرشح لعضوية الاتحاد، وإن كانت إسرائيل في خلاف سياسي مع الاتحاد في معظم الأحيان، إلاّ إن علاقاتها الاقتصادية مع بروكسيل وثيقة و متعددة الوجوه.

إن تطوير حقول الغاز الإسرائيلية و القبرصية ستساعد على تقوية الأمن الطاقوي لأوروبا. حالياً، تستورد الدول الأوروبية الغاز السائل من دول غير مستقرة سياسياً مثل نيجيريا و الجزائر. و بإمكان دول شرق المتوسط إن تخدم و تصبح "كوريدور او ممر الغاز الثالث" إلى أوروبا بعد كل من روسيا و خطوط الغاز الأذربيجاني الى دول جنوب أوروبا. و ان كلاً من شركة إيني الايطالية و شركة "بريتيش بريمير" للنفط و شركة "اورانج ناسو" الألمانية قد أبدت استعدادها للدخول في جولة الترخيص الثانية للتنقيب عن الغاز الطبيعي في المنطقة "الصناعية القبرصية الخاصة" و هي منطقة بحرية حددتها الامم المتحدة كمنطقة حقوق خاصة لدولة قبرص[2].

ثالثا ـ الولايات المتحدة الأمريكية.

تنظر إلى المنطقة من خلال إطار أوسع يتعلق بأولوياتها في الشرق الأوسط وترتبط غالبًا بضمان تدفق الطاقة وحماية إسرائيل. الولايات المتحدة حاضرة في منطقة شرق البحر المتوسط من خلال شركاتها ومن خلال علاقاتها ومبادرات الوساطة التي تقوم بها بين بعض أطراف النزاع بالإضافة إلى انتشارها العسكري في الشرق

---

[1] . إيمانويل كاراجيانيس، **تأثير اكتشافات الغاز الطبيعي الجديدة على التحالفات السياسية بين دول شرق البحر المتوسط**، ترجمة: عبد الله جاسم ريكاني، على الرابط:
http://www.basnews.com/index.php/ar/opinion/263936

[2] . المرجع نفسه.

الأوسط. المثير للاهتمام أن نسبة اعتماد أميركا على نفط المنطقة آخذ في التراجع في السنوات القليلة الماضية، كما أن صادراتها من الغاز المسال إلى أوروبا آخذة في الازدياد، وقد يؤثّر ذلك على نظرتها إلى غاز المنطقة مستقبلًا[1] .

دخلت الولايات المتحدة على خط الصراع على غاز شرق المتوسط من خلال شركاتها النفطية العملاقة مثل "شركة نوبل للطاقة" والتي نقلت منصاتها النفطية من السواحل الإسرائيلية إلى السواحل القبرصية اليونانية[2] .

ليس من مصلحة الولايات المتحدة أن ينشب نزاع في شرق المتوسط بعد الخلافات التي برزت بين دول المنطقة على حدودها البحرية حول الاكتشافات الأخيرة للغاز في كل من إسرائيل وقبرص، وكما هو معروف فإن هذه المنطقة تتقاطع فيها ثلاثة ملفات مهمة :

1 . أمن إسرائيل والصراع العربي الإسرائيلي:

تخشى الولايات المتحدة ان يؤدي النزاع على الغاز والحدود البحرية إلى تعقيد الأمور أكثر مما هي عليه، ونشوب مواجهة عسكرية بين عدد من الأطراف الإقليمية، وفي الوقت نفسه، تأمل واشنطن أن تكون هذه الاكتشافات حافزا من أجل حل عقدة المنطقة والاستفادة المشتركة من ثروة الغاز، وتكون شركاتها النفطية من المستفيدين طبعا، وفي هذا الصدد، من اللافت أنها تبنت الاقتراح اللبناني للأمم المتحدة لترسيم الحدود اللبنانية . الإسرائيلية.

2 . القضية القبرصية وتقسيم الجزيرة: فتخشى أن تتفاقم الأزمة التركية . القبرصية، لذلك تعمل على تهدئة الأوضاع بين تركيا وقبرص وإسرائيل، ونجحت مؤخرا في إعادة العلاقات بين تركيا وإسرائيل بعد أن قدم رئيس الوزراء الإسرائيلي اعتذارا رسميا على حادثة العبارة التركية "مرمرة".

3 . إمدادات الطاقة لحلفائها الأوروبيين.

أما فيما يخص أمن الطاقة الأوروبية، فالولايات المتحدة تشجع المشاريع المستقبلية كلها لتصدير الغاز المرتقب في دول شرق المتوسط إلى أوروبا، ما سيعزز أمن الطاقة الأوروبي ويقلل من اعتمادها على الغاز الروسي أو الشمال الإفريقي[3].

المطلب الثالث: موقف الأطراف الإقليمية في الصراع على غاز شرق المتوسط.

أدى فقر تركيا واليونان لمصادر الطاقة من الغاز الطبيعي والنفط في إطار موقعهم الاستراتيجي وقربهم من جزيرة قبرص إلى التنافس الذي وصل إلى حد الصراع لتأمين مصادر الطاقة لهم في المستقبل، وذلك في إطار حالة الفوضى وعدم الاستقرار التي تشهدها معظم دول شرق المتوسط، وبدأت تركيا تتحرك لاستفادة من هذه الأوضاع

---

[1] . علي حسين باكير، **النزاع على الغاز في شرق المتوسط ومخاطر الاشتباك**، (مرجع سابق).

[2] . محمّد سليمان الزواوي، **بحر** النار،تصاعد محفزات الصراع شرق المتوسط، (مرجع سابق)، ص181،

[3] . مجموعة مؤلفين، **الغاز القاري اللبناني من النزاعات إلى وضع السياسات: الجوانب القانونية والسياسية والاقتصادية**،، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، على الرابط: https://bookstore.dohainstitute.org/p-396.aspx

بما يحقق لها مصالحها الوطنية، حيث تعد تركيا واليونان من أكبر الدول المستوردة للطاقة من الخارج رغم امتلاكها للعديد من خطوط نقل الغاز إلى أوروبا، الأمر الذي يفسر رغبتها في البدء في أعمال التنقيب في شرق المتوسط

أولا . القضايا الخلافية بين تركيا واليونان واثرها على موقفهما من الصراع على غاز شرق المتوسط.

هناك عدد من القضايا الخلافية بين البلدين منها:

1 . **الخلافات المتعلقة ببحر إيجة؛** التابع للسواحل التركية، والذي يطل على عدد من الجزر اليونانية التي تعتبرها تركيا تهدد أمنها نظرا للأهمية الاستراتيجية لهذه الجزر.

تتكرر بإستمرار الحوادث بين السفن والزوراق الحربية التركية واليونانية مما يزيد التوتر في المنطقة الحدودية المتنازع عليها. كما تفاقم النزاع على بحر إيجه عندما قامت اليونان برفع حدود مياهها الإقليمية إلى 6 أميال في بحر إيجه، لتخالف بذلك الاتفاقية التي كانت تعطي كلتا الدولتين عمق 3 أميال فقط، وقامت أيضاً برفع مجالها الجوي إلى 10 أميال، بدلاً من 3 أميال حددتها الاتفاقية[1]

2 . **قضية الجرف القاري،** حيث تتنافس الدولتان حوله، إذ ترى اليونان أن الجزر الواقعة بالقرب من تركيا هي جزء لا تنفصل عن السيادة اليونانية ما يعني أن الجرف القاري لليونان ينتهي عند أقصى الجزر اليونانية في بحر إيجة، وتنبع أهمية الجرف القاري وتحديده في الثروات الاقتصادية والنفطية في قاع البحر، وترفض تركيا الموقف اليوناني وتحتكم إلى ميثاق قانون البحار الخاص بمنظمة الأمم المتحدة في عام 1982 الذي لا يسمح لليونان أن تجمع الجزر التي يمكنها الاستفادة من نظام الأرخبيل مع جرفها القطري، وفي هذا السياق لم تبت محكمة العدل الدولية عام 1978 في طلب يونان في هذا الموضوع خوفًا من أن يؤدي قرارها إلى صراع مسلح بين البلدين[2].

3 . **المياه الإقليمية** :ادعت اليونان أن من حقها التوسع في مياها الإقليمية إلى 12 ميلًا، وذلك وفقًا للمادة 3 من قانون البحار، بينما ترفض تركيا هذا الادعاء لأنه يتناقض مع المادة 300 من القانون البحار التي

---

[1] . منى سليمان، **هلل سيشعل الخلاف حول غاز المتوسط وبحر إيجة حربا بين تركيا و"اليونان وقبرص" ؟**، على الرابط:
https://www.zamanarabic.com/2018/05/06/%D9%87%D9%84-%D9%8A%D8%B4%D8%B9%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%81-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7-/%D9%88%D8%A8%D8%AD%D8%B1-%D8%A5%D9%8A%D8%AC

[2] . آية عبد العزيز، **صراع جيواستراتيجي .. إلى أين تتجه العلاقات التركية . اليونانية؟**، (مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية)، على الرابط:
https://elbadil-pss.org/2018/02/24/%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D8%AC%D9%8A%D9%88%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D8%AA%D8%AC%D9%87-/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82

تؤكد على منع الإضرار بمصالح الدول الأخرى نتيجة سوء استخدام الحق المكتسب، حيث تتخوف أنقرة من خطورة الادعاء اليوناني لما له من تداعيات سلبية حال تنفيذه باعتباره سيقضي بتحول 53.71 %من مياه بحر إيجة إلى اليونان مقابل 76.8 % كمياه إقليمية لتركيا، ما سيؤدي إلى تبعية التحركات التركية للقرار اليوناني والاستئذان منها للعبور نحو المتوسط أو إجراء أي مناورة بحرية[1].

4 . تقسيم قبرص؛ تعد جزيرة قبرص من أكبر جزر البحر المتوسط، وهي محل نزاع بين تركيا واليونان منذ أكثر من 4 عقود، وبلغ الخلاف ذروته بين البلدين عام 1974 باحتلال تركيا لشمال قبرص ردًا على الانقلاب العسكري الحادث في الجزيرة بدعم من اليونان، ما أدى إلى تقسيم قبرص إلى دولتين بين القبارصة اليونانيين حيث التابعية السياسية لأثينا، والقبارصة الأتراك التي بدورها لتركيا ويُشرف عليها الجيش التركي، ومازالت قضية عدم توحيد الجزيرتين حتى الآن محل خلاف وعثرة في مسيرة العلاقات برغم استمرار المفاوضات بين البلدين لتوحيدها[2].

5 . التنقيب في شرق المتوسط : يعد الخلاف حول غاز المتوسط هو **أحدث** القضايا الخلافية بين تركيا وقبرص، إذ انعكست قضية انقسام قبرص على مسألة التنقيب عن الثروات الطبيعية في شرق المتوسط خاصةً عن النفط والغاز الطبيعي، واستطاع القبارصة اليونانيون الاستفادة من الثروات النفطية الموجودة في قاع البحر وإبرام العديد من الشركات والاتفاقية للاستفادة من هذه الثروات، في مقابل عجز القبارصة الأتراك استغلال هذه الثروات فمازالت شمال قبرص حتى الآن غير معترف به كدولة إلى من قبل أنقرة، وفي هذا السياق ترى أنقرة أن القبارصة اليونانيون لا يمتلكون الحق في استغلال هذه الموارد مادامت الجزيرة غير موحدة[3].

فهذه القضية وغيرها انعكست على موقف الطرفين ودورهما في صراع الغاز على شرق المتوسط.

ثانيا . موقف تركيا ودورها في الصراع على غاز المتوسط

الموقف الإقليمي البارز في صراع الغاز شرق المتوسط، تتصدره تركيا، والتي ترتبط حساباتها السياسية المتعلقة بالغاز في شرق المتوسط بآمالها في أن يتحول اكتشافه إلى دافع لانجاز مصالحة توحد شطري جزيرة قبرص، وتتيح لهما الاستفادة من الثروات المكتشفة، لكن سعي قبرص اليونانية إلى إجراءات أحادية تتجاهل الجانب التركي والقبرصي التركي، حول الغاز ما يحول "الملف التصالحي" إلى ملف خلافي، يميل إلى المعادلة الصفرية، إذ تعتبر أنقرة أن مثل هذا السلوك كان ولا يزال وراء فشل مفاوضات السلام المتعلقة بالجزيرة، في وقت كان من الممكن فيه استغلال ملف الغاز من أجل حشد الدعم اللازم لتوحيد الجزيرة كشرط لاستغلال ثرواتها المشتركة[4].

---

[1] . المرجع نفسه.

[2] . المرجع نفسه.

[3] . المرجع نفسه.

[4] . علي حسين باكير، **النزاع على الغاز في شرق المتوسط ومخاطر الاشتباك**، (مرجع سابق)، ص7

وبالرغم من الاختلال الكبير في موازين القوى بين تركيا وقبرص (اليونانية)، إلا أن الجانب القبرصي يستقوي بأربعة معطيات، هي: الدعم المضمون من قبل اليونان، وعضويته في الاتحاد الأوروبي، والاتفاقية الإقليمية مع إسرائيل ومصر ولبنان، وإعطاء رخص تنقيب لعدد كبير من الشركات التي تتبع في الغالب القوى الكبرى (أمريكا، روسيا، فرنسا، إيطاليا .. إلخ)، وذلك في محاولة لربط مصالح هذه الدول بمصالح جمهورية قبرص اليونانية، بحيث يشكل ذلك رادعا للجانب التركي، وتدرك أنقرة أن توقيع قبرص (اليونانية) اتفاقات ترسيم المنطقة الاقتصادية الخاصة مع مصر ولبنان وإسرائيل يهدف إلى تحسين الأخيرة نفسها أمام المطالب التركية، لكي يصبح ذلك أمرا واقعا يتجاوز قدرتها على الرد.

أمام هذه المعطيات هددت تركيا بشكل متكرر منذ 2012 على الأقل بأن أي إجراء أحادي من قبل قبرص اليونانية يتجاهل الحقوق التركية أو حقوق قبرص التركية، سيقابل برد مناسب يضمن حقوق ومصالح تركيا، ومع مرور الوقت واستمرار تجاهل التحذيرات التركية، أصبحت أنقرة أكثر حزما في التعبير عن شكل الإجراءات التي ستتخذها، وتتضمن:

1 . حرمان الشركات التي تتجاوب مع قبرص اليونانية من فرص الاستثمار في تركيا.

2 . السماح للشركات التركية ببدء عمليات المسح أو التنقيب في بعض المناطق المتنازع عليها (عام 2011 أعطت قبرص التركية الحق لتركيا بالتنقيب في محيطها)

3 . منع السفن القادمة للتنقيب في المنطقة الاقتصادية الخالصة التي حددتها قبرص اليونانية وتتداخل مع مناطق تركيا أو قبرص التركية (عبر قطع بحرية في المناطق المتنازع عليها)[1].

وقد عملت تركيا على تنفيذ هذه التهديدات خلال فترات متعاقبة، حيث قامت بإرسال سفن عسكرية لاعتراض عمل شركة "ايني الإيطالية" وإجبارها على التراجع، كما أكدت في ختام اجتماع مجلس الأمن القومي الخاص بها على أنها لن تتنازل أبدا عن مصالحها في المنطقة أأمام اليونان وقبرص[2]

ومن ناحية أخرى، لم تنفذ تركيا أية تهديدات اتجاه الولايات المتحدة علما منها أن أيَّ عملية عسكرية تركية تستهدف شركة أمريكية سوف تلقي بظلالها على علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية شريكها في الحلف الأطلسي، لكنها في المقابل أرسلت سفينة استكشاف تابعة لها إلى المياه الإقليمية اليونانية على مقربة من حقول الغاز الإسرائيلية في سبتمبر 2011، لتستدر تلك الخطوة ردا إسرائيليا سريعا، إذ حلقت طائرتان حربيتان

[1] . المرجع نفسه، ص7

[2] . المرجع نفسه، ص8

إسرائيليتان فوق السفينة التركية وفي الأجواء القبرصية اليونانية، فردت تركيا بإرسال طيارتين حربيتين وراء الطائرات الإسرائيلية[1].

. وفي هذا الصراع التركي القبرصي المتداخل مع إسرائيل، فإن كلا من الولايات المتحدة الأمريكية والتحاد الأوروبي قد وقف إلى جانب الحكومة القبرصية اليونانية ليس بسبب تأثير اللوبي الصهيوني فحسب، ولكن لان غاز شرق المتوسط قد يسهم في تعزيز أمن الطاقة الأوروبية وخفض التبعية للغاز الروسي والشمال الإفريقي[2].

ثانيا . موقف اليونان . بالرغم من التزام اليونان بمبدأ التسوية السلمية للمنازعات وفقًا لقواعد القانون الدولي العام. وسعت إلى تجنب التصعيد مع تركيا، وتمثل ذلك بشكل جلي في إعلانها قبول الاختصاص الإلزامي العام لمحكمة العدل الدولية في لاهاي كما وقعت اليونان وصدقت على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982، وبموجب الإعلان الصادر في عام 2015، واستبعدت اليونان من اختصاص المحكمة اتفاقية تعيين المناطق البحرية وفقًا للمادة 298 من الاتفاقية وفي هذا الإطار، تسعى اليونان إلى تعيين حدود الجرف القاري، وفقًا لقواعد القانون الدولي، خاصة قانون البحار بينها وبين تركيا.

لكن، الأمور لم تبق على حالها، إذ في خطوة تصعيدية من قبل اليونان جمد رئيس الوزراء اليوناني "**أليكسيس تسيبراس** "يوم 23 أبريل 2018 الصفقات التجارية مع تركيا إلى حين الإفراج عن جنديين يونانيين محتجزين في محافظة أدرنة. واتهم تركيا بالابتعاد عن أهدافها الأوروبية. وأكد إن بلاده ستبقى رابطة الجأش في مواجهة ''استفزازات خطيرة ''من جانب تركيا. بينما رفض الرئيس اليوناني "**بروكوبيس بافلوبولوس** "اشتراط نظيره التركي تسليم تركيا ثمانية جنود أتراك متورطين في انقلاب عام 2016، مقابل بحث مطلب الإفراج عن جنديين يونانيين محت في تركيا.

من ناحية أخرى، نجد اليونان قد قامت بعقد اتفاقيات ترسيم الحدود مع عدد من الدول في شرق المتوسط (المشاطئة لحقول الغاز المكتشفة)، دون أن تولي اهتماما إلى اشراك كل من تركيا أو قبرص التركية، فضلا عن التدخل في التنقيب في المياه الاقليمية لجزيرة قبرص، وهو الأمر الذي ترفضه تركيا,

أدى كل ذلك إلى زيادة حدة التوترات بين الطرفين، وصل إلى درجة التصعيد بالتلويح باستعمال القوة العسكرية من تركيا (كما سبقت الاشارة إليه).

فقد اتخذت تركيا موقفًا مناهضًا من التحالف الثلاثي ''المصري–اليوناني–القبرصي'' منذ الإعلان عنه في 2014، حيث ترى أنه موجه ضدها نظرًا لأن علاقاتها متوترة مع دوله الثلاث. ورغم نفي (القاهرة، وأثينا،

[1] . مجموعة مؤلفين، **الغاز القاري اللبناني من النزاعات إلى وضع السياسات: الجوانب القانونية والسياسية والاقتصادية**، ص29، وبحر النار، ص182

[2] . بحر النار، (مرجع سابق)، 183

ونيقوسيا) أن تعاونها موجه ضد أى دولة في البحر المتوسط إلا أن أنقرة لم تقتنع بذلك. ويرجع الفضل لهذا التعاون الثلاثي في ترسيم الحدود البحرية بين مصر وقبرص وبدء اكتشاف حقول الغاز المصرية التي أبرزها حقل ''ظهر''. وقد برز الاستياء التركي من دول التحالف الثلاثي جليًا بعد عقد القمة الخامسة بالعاصمة القبرصية نيقوسيا في 21نوفمبر 2017، حيث رفضت ما جاء في البيان الختامي للقمة من دعوة لحل القضية القبرصية وفق قرارات الأمم المتحدة. كما اعترضت أنقرة على إجراء اليونان ومصر مناورات (ميندوزا5) العسكرية البحرية قرب سواحل جزيرة ''رودوس''، وأجرت مناورات بحرية في الموقع نفسه، مما يدل على استياء أنقرة وتخوفها من نجاح التعاون الثلاثي، لانه يهدد مصالحها في شبه جزيرة قبرص، وشرق المتوسط، وداخل الاتحاد الأوروبي، وفي المقابل يعزز المكانة الإقليمية لثلاث دول محل خلاف معها. ومن نتائج القمة الخامسة للمباحثات الثلاثية بين الرئيس السيسي، ونظيره القبرصي، نيكوس أنيستاسياديس، ورئيس الوزراء اليوناني، ألكسيس تسيبراس، التي عقدت بنيقوسيا، **دعم القضية القبرصية واتفقت الدول الثلاث على ضرورة توحيد جزيرة قبرص، وفق قرارات الأمم** المتحدة، وفي إطار نظام فيدرالي يجمع شَطْرَي الجزيرة في سلام، دون أي تدخلات خارجية[1].

المبحث الخامس: مستقبل الصراع الإقليمي شرق المتوسط :

المطلب الأول: الانتهاء إلى صيغة توفيقية بين الأطراف المتصارعة .

فرضت التحولات الجيوسياسية نفسها على الساحة خاصة في منطقة شرق المتوسط، فلم يعد الفصل قائما بين الأبعاد الاقتصادية لاكتشافات الغاز من جانب، وبين الأبعاد السياسية، سواء الداخلية أو الخارجية من جانب آخر، وهو ما جعل القضية أكثر تعقيدا وتشابكا، مما أفرز حزمة من الصراعات الدولية والإقليمية، لكن يظل لتلك الاكتشافات جانب إيجابي يتمثل في إمكانية البحث عن مسارات التعاون بهدف الحصول أكبر قدر من الاستفادة من تلك الموارد، وهو ما بزغت ارهاصاته في القمتين الثلاثيتين بين كل من مصر وقبرص واليونان[2].

tمن شأن هذه الاكتشافات أن تؤدي إلى تفاقم التوترات الحادثة بين الدول شرق المتوسط المتنافسة على المناطق البحرية في المتوسط المحتوية على حقول الغاز او المتوقع ان تكون حاوية ومشتملة لحقول مستقبلا، فبالنظر إلى القيود الاقتصادية والتقنية للاستغلال والتصدير، قد يتحول الغاز إلى عامل يغير قواعد اللعبة ، بمعنى أن من شأن اكتشاف الغاز أن يضع على عاتق البلدان الشرق أوسطية المتوسطية المتجاورة التزاما بترابطها وبضرورة تكاملها،

---

[1] . منى سليمان، **هلل سيشعل الخلاف حول غاز المتوسط وبحر إيجة حربا بين تركيا و"اليونان وقبرص" ؟**، (مرجع سابق).

[2] . أحمد زكريا الباسوسي، **تسييس الطاقة، التحولات الراهنة للصراع الإقليمي على غاز شرق المتوسط**، (مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، على الرابط:http://rawabetcenter.com/archives/11432

ومن ثم التحرك صوب تسوية الخلافات المعقدة تقليديا بينها، في اتجاه تعاون أكبر على المستوى الاقتصادي على الأقل [1].

المطلب الثاني: استمرارية تصعيد الصراع على غاز شرق المتوسط

قد تؤدي اكتشافات ثروات الغاز الطبيعي الطارئة على بيئة المنطقة السياسية والاقتصادية إلى تفاقم حدة الصراعات والخلافات بين أطراف لديها نزاعات عديدة مزمنة أصلا، مع الأخذ بعين الاعتبار مواقف الدول والأطراف من خارج الإقليم، والتي لديها مصالح واهتمامات بالمنطقة[2]، وهو ما يهدد باتخاذ الصراع أبعادا أكثر خطورة في المستقبل القريب.

. فزيادة وحدة التنافس على موارد الغاز والنفط المكتشفة سيؤدي إلى مسار جديد للصراع في منطقة مأزومة ، مع تصاعد كشوفات الغاز في منطقة شرق المتوسط، ازداد الصراع والتنافس الإقليمي على هذه الثروات باعتبارها عامل تهديد للاستقرار بدلًا من ان تتحول إلى عنصر استقرار في منطقة الشرق الأوسط، مما ينذر بتحفيز الصراعات، وتجددها كالصراع التركي القبرصي، والإسرائيلي اللبناني فضلًا عن توسيع هوة الخلاف المصري التركي الذي لم يندمل منذ عزل الرئيس الأسبق مُحَمَّد مرسي في 3 يوليو 2013[3].

المطلب الثالث: سيناريوهات الصراع على غاز شرق المتوسط من خلال مواقف الأطراف الثالثة

الأول: محاولة بعض الأطراف تشكيل: تحالفات جديدة، فتركيا تسعى إلى تشكيل تحالف لبناني فلسطيني لتأمين استمرار تدفق النفط إلى تركيا، خاصة وأن تركيا تعتمد على روسيا في معظم واردتها من الغاز، كما أن لبنان لم تبدأ في استخراج الغاز من الحقوق المكتشفة ولم توقع اتفاقيات لترسيم الحدود البحرية مع أي دولة.

الثاني: قد تتدخل أطراف دولية مثل الاتحاد الأوربي أو الأمم المتحدة للفصل في هذه النزاعات، خاصة في ظل وجود العديد من اتفاقيات ترسيم الحدود في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1982.

الثالث: قد تتسبب حرب التصريحات بين العديد من دول المنطقة في نشوء صدامات عسكرية محدودة، يمكن لها أن تتطور في هذا المناخ المأزوم، خاصة وأن هذه الملف ليس وحده المؤثر في طبيعة العلاقات المتوترة بالأساس من قبل[4]

الخاتمة :

الخاتمة :

[1] . مروان قبلان، **اكتشافات الغاز الطبيعي شرق المتوسط، استشراف الفرص والتحديات الجيوسياسية**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، ص75

[2] . المرجع نفسه، ، ص75

[3] . محمود جمال عبد العال، **صراع الثروة والنفوذ: غاز المتوسط والتنافس الاقليمي**، على الرابط:
http://www.acrseg.org/40720

[4] . مصطفى صلاح، **غاز شرق المتوسط ومستقبل الصراع الإقليمي، دراسة تحليلية** .(صنعاء (اليمن): مركز الحوكمة وبناء السلام، 2018) ص11

سيشكل اكتشاف الغاز شرق المتوسط، محددا إضافيا يضفي جديدا على التغيرات الجيوسياسية والجيوستراتيجية في كل منطقة حول المتوسط، شماله وجنوبه وشرقه، وهو ما ينبئ بزيادة حدة الأزمات والتوترات وتصاعدها إلى حد المواجهة المسلحة بين دول ـ تشهد علاقاتها توترات مستمرة أو حتى وجود صراعات ونزاعات بينها .

وبالرغم مما تنبئ به اكتشافات حقول الغاز من تطور التعاون الإقليمي بين بعض الدول وتشكيل تحالفات بينها، فإن ذلك لا يمكن ـ بحال ـ أن يكون الحل الأمثل لوضع حد لتوترات المنطقة وإدارة ما بينها من أزمات لتهيئة الأرض والمناخ المناسب للاستفادة من الغاز المكتشف.

هنا ، يمكن أن يكون للأطراف الثالثة دورها في سياق خلق البيئة المناسبة لدفع دول شرق المتوسط إلى ضرورة إيجاد صيغة تعاونية فيما بينها، سواء تعلق الأمر بالولايات المتحدة أم روسيا أم الاتحاد الأوروبي، وصولا إلى تركيا واليونان .